

المدرس المساعد: نور الهدى رياض ايوب

Noorriyadh93@uomustansiriyah.edu.iq

تعد التجربة الماليزية في إدارة التعددية الإثنية من أكثر التجارب تعقيداً وثراءً في التاريخ الحديث. فبينما قادت الانقسامات العرقية في دول أخرى إلى حروب أهلية أو تطهير عرقي، نجحت ماليزيا عبر "الهندسة الاجتماعية" الصارمة والتمييز الإيجابي المقنن في الحفاظ على سلم أهلي مستدام وبناء طبقة وسطى متوازنة، رغم استمرار التوترات الصامتة تحت الرماد السيامي.

المحور الأول: بنية المجتمع الماليزي وإرث "المجتمع التعددي" الاستعماري

1. الموزايك الديموغرافي المعقد

يتكون النسيج السكاني لماليزيا الحديثة من ثلاث مجموعات عرقية رئيسية محددة بوضوح:

- **البوميبوترا (أبناء الأرض):** وتضم عرقية الملايو (الذين يشكلون الأغلبية ويدينون بالإسلام دستورياً) إضافة إلى القبائل والشعوب الأصلية في ولايتي صباح وساراواك (مثل الإيبان والكادازان)، ويشكلون حوالي **69%** من السكان.
- **الصينيون الماليزيون:** وفد أسلافهم كعمال في مناجم القصدير والتجارة خلال العهد البريطاني، ويشكلون نحو **23%**، ويهيمنون تقليدياً على القطاع الخاص.
- **الهنود الماليزيون:** استقدموا تاريخياً للعمل في مزارع المطاط ومد سكك الحديد، ويشكلون حوالي **7%**.

2. مفهوم "المجتمع التعددي" (The Plural Society)

ورثت ماليزيا عن الاستعمار البريطاني جغرافيا اجتماعية واقتصادية مشوهة صاغها عالم الاجتماع "جيه. إس. فيرنيفال" بمصطلح المجتمع التعددي:

تعريف المجتمع التعددي الاستعماري: هو مجتمع تعيش فيه مجموعات عرقية مختلفة في نفس الكيان السياسي، لكنها تختلط في السوق فقط دون أن تندمج ثقافياً أو اجتماعياً. فالأعراق تعيش جنباً إلى جنب، لكن لكل منها قطاعها الاقتصادي، وحيها السكني، ولغتها، ودينها الخاص.

المحور الثاني: سياسات التمييز الإيجابي ودسترة امتيازات "البومبيوترا"

1. المادة 153 من الدستور: الأساس القانوني للخصوصية

لحماية السكان الأصليين من الذوبان الاقتصادي أمام التفوق التجاري الصيني، نصت **المادة 153 من الدستور الماليزي** على منح الملك سلطة حماية "الوضع الخاص" للملايو وسكان صباح وساراواك. ولم يُنظر إلى هذه المادة كأداة عنصرية، بل كألية "تصحيحية" لخلق تكافؤ فرص تاريخي.

2. تطبيقات الهندسة الاجتماعية عبر السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)

بعد أحداث 13 مايو 1969، تحول التمييز الإيجابي من نصوص دستورية حذرة إلى سياسة دولة هجومية شملت:

- **التعليم الموجه:** تخصيص كوتة (حصص مجزأة) للأغلبية الملايوية في الجامعات الحكومية والمنح الدراسية الخارجية، وتأسيس معهد "مارا" للتكنولوجيا (UiTM) كجامعة حصرية للبومبيوترا لضمان تخريج تكنوقراط ملايو.
- **التوظيف والشركات:** إلزام الشركات الخاصة والشركات متعددة الجنسية بتوظيف نسب محددة من الملايو، وفرض حصص تملك (Quotas) للملايو في أسهم الشركات الجديدة.
- **الامتيازات العقارية والتجارية:** منح خصومات مالية للملايو عند شراء العقارات (Bumi Discount)، وتفضيلهم في إرساء المناقصات الحكومية ورخص الأعمال.

3. الآثار الاجتماعية: صعود الطبقة الوسطى وفخ "المواطنة المجزأة"

- **الإيجابيات:** نجحت هذه السياسات في استئصال الفقر الريفي الحاد، وولادة طبقة وسطى ملايوية حضرية ومتعلمة (مهندسون، أطباء، ومديرو شركات) أحدثت توازناً استراتيجياً مع النخبة الصينية.

• **السلبيات:** عمقت هذه السياسات الشعور بـ "المواطنة من الدرجة الثانية" لدى الأقليات (الصينيين والهنود)، مما أدى إلى ظاهرة هجرة العقول والتأهيل (Brain Drain) إلى دول مثل سنغافورة وأستراليا، ونشوء جيل جديد من الملايو يعتمد بصورة مفرطة على الرعاية الحكومية.

المحور الثالث: التعليم كأداة دمج وطني وساحة تجاذب عرقي

1. معضلة النظام التعليمي المزدوج

لم تنجح الدولة في فرض نظام تعليمي موحد (الصهر الكامل). وبدلاً من ذلك، استمر النظام التعليمي المتوازي:

- **المدارس الوطنية: (National Schools)** وتستخدم اللغة الملايوية كلغة أساسية للتدريس وتهيمن عليها الثقافة الإسلامية والملايوية.
- **المدارس العامية: (Vernacular Schools)** وهي مدارس صينية (SJKC) وتاميلية هندية (SJKT) تمولها الدولة جزئياً، وتدرس بالمندارين أو التاميلية مع الالتزام بالمنهج الوطني.

2. الاستقطاب في التعليم العالي

تسبب نظام الكوطة العرقية في الجامعات الحكومية في دفع الأقليات إلى بناء نظام تعليم عالي مواز؛ حيث هيمن الصينيون والهنود على الجامعات الخاصة والأجنبية داخل ماليزيا (مثل فرع جامعة موناش ونوتنغهام)، مما خلق عزلة اجتماعية مبكرة؛ حيث يدرس طلاب الأقليات في الجامعات الخاصة بينما يتكسب طلاب البومبيوترا في الجامعات الحكومية.

المحور الرابع: تحديات التماسك الاجتماعي في الألفية الجديدة

1. فشل شعار "ماليزيا الموحدة (1Malaysia)" و"الأمة الماليزية (Bangsa Malaysia)"

حاول رؤساء الوزراء المتعاقبون صياغة شعارات لدمج المجتمع؛ فطرح مهاتير محمد مفهوم "الأمة الماليزية" القائم على الهوية الوطنية المشتركة، وطرح نجيب عبد الرزاق شعار "ماليزيا الواحدة". إلا أن هذه الشعارات ظلت سياسية وفوقية، وتصطدم دائماً بالواقع القانوني والانتخابي الذي يغذي الانقسام العرقي لكسب الأصوات.

2. صعود "القومية الملايوية-الإسلامية" الجديدة

في السنوات الأخيرة، وتحديداً بعد الانتقال السياسي عام 2018، برز تيار قلق ومحافظ داخل مجتمع الملايو يخشى من أن يؤدي التنافس الديمقراطي والانفتاح الليبرالي إلى تآكل امتيازاتهم التاريخية. هذا القلق استغلته قوى سياسية يمينية لتكريس خطاب "حماية العرق والدين"، مما يجعل الهندسة الاجتماعية في ماليزيا أمام اختبار متواصل للحفاظ على التوازن الدقيق بين الاستحقاقات الديمقراطية الحديثة والحقوق العرقية التاريخية.